توصيات المؤتمر الثالث للجمعية
(المساءلة والشفافية ودورهما في تنمية الاقتصاد الخليجى)

برعاية معالي الشيخ احمد بن محمد العيسائي رئيس مجلس الشورى نظمت الجمعية الاقتصادية العمانية مؤتمرها الثالث بعنوان المساءلة والشفافية ودورهما في تنمية الاقتصاد الخليجي يوما السبت والأحد ٢٣- ٢٤ ربيع الاول ١٤٣٠هـ - الموافق ٢١- ٢٢ مارس ٢٠٠٩م الذي عقد في مسقط - سلطنة عمان، بمشاركة ممثلين من "منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد "، و"المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد" ، و"الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" و"جمعية الشفافية البحرينية" و"برنامج ادارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي" و"منظمة الشفافية الدولية" ورؤساء واعضاء من "الجمعية الاقتصادية الخليجية"، و"جمعية التجاريين والاقتصاديين الإماراتية" و"جمعية الاقتصاديين البحرينية" و"جمعية الاقتصاد السعودية" و"الجمعية الاقتصادية الكويتية" وكذلك العديد من الشخصيات البرلمانية والإقتصادية والاكاديميين الذين قدموا أوراق عمل حول محاور المؤتمر .

انبثق عن المؤتمر التوصيات التالية:-

- حث دول الخليج غير الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على التوقيع عليها وحث الدول الموقعة على المصادقة عليها وانضمام الجميع الى جهود المنظمات والهيئات الدولية فى هذا المجال.
- دعوة الدول الخليجية، لا سيّما الدول التي صادقت على "إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد"، الى الإجابة على "القائمة المرجعية للتقييم الذاتي" الخاصة بالإتفاقية التي طوّرتها منظّمة الأمم المتّحدة، وتقديم الإجابات المطلوبة الى مؤتمر الدول الاطراف.
- تفعيل المباديء الواردة في المادتين ١٢ و٣٩ من "اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد" الخاصة بدور القطاع الخاص في مكافحة الفساد وتعاونه مع السلطات الوطنية.
- التأكيد على ضرورة تقييم الوضع التشريعي والتنظيمي لتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة.
- التشديد على ضرورة العمل على نشر الوثائق الرسمية وتحديد مدة محددة للسرية باعتبار أن هذا النشر أحد اوجه الشفافية لأعمال الدولة الحديثة .
- إعداد دليل وطني لتعزيز الشفافية وممارسة المساءلة، يراعي الثقافة المحلية والمستجدات الدولية دون ان يتناقض مع المباديء والمعايير الدولية في هذا المجال.
- وضع خطة لترجمة الوثائق والأدلة الدولية المتعلقة بالنزاهة والشفافية والمساءلة ونشرها بالمكتبات الوطنية والجامعات.
- الدعوة الى بناء شبكة "الكترونية" بين الهيئات الوطنية العربية ، العامة والأهلية، المعنية بتعزيز الشفافية والمساءلة.

- الترحيب بإنشاء "الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" كإطار إقليمي لتبادل المعرفة والخبرات بين الحكومات العربية وبينها وبين الأطراف غير الحكومية كالمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتشجيع الجهات الحكومية في دول الخليج على الإنضمام اليها.
- تعزيز الإصلاح المؤسسي و دعوة دول المنطقة لتأسيس وتفعيل هيئات وطنية لمكافحة الفساد.
- الدعوة الى دعم وسن تشريعات حماية المبلغين والشهود.
- إعطاء صلاحيات تنفيذية أوسع للأجهزة الرقابية المالية لدول الخليج من اجل تحقيق الأهداف المرجوة والتأكيد على أهمية تنسيق الجهود بين كافة الأجهزة الرقابية المختلفة والجهات المعنية الأخرى .
- ايجاد دراسة مفصلة لنظام النزاهة الوطني ومن ثم بناء استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.
- تعزيز وتشجيع التعاون بين القطاع العام والبرلمانيين، المجتمع المدني، القطاع الخاص والإعلام والمجتمع الدولي من اجل مكافحة الفساد.
- تشجيع الدراسات البينية والمقارنة بين الدول العربية في شأن المساءلة والشفافية لتعزيز المرجعية ومصادر المعلومات بحيث تكون شاملة ومحدثة.
- العمل على اعداد "تقرير وطني" حول الشفافية ومعدلات المساءلة في الدولة، يصدر بشكل سنوي.
- تشجيع الجامعات والمعاهد العليا على تدريس مقررات تتعلق بالنزاهة والشفافية وتشمل المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بهذه الموضوعات.
- تفعيل دور الإعلام المرئى والمسموع فى الكشف عن عمليات المساءلة والشفافية.
- دعوة دول المنطقة الى ترجمة وتفعيل توصيات هذا المؤتمر في خططها الوطنية.